

ملخص كتاب المرأة في العمل لمنظمة العمل الدولية عام 2016

وأكدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من جديد توافق الآراء العالمي بشأن الأهمية الحاسمة للمساواة بين الجنسين. ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ومن الضروري توفير مزيد من الوظائف – ووظائف ذات نوعية جيدة - للنساء، والحماية الاجتماعية للجميع، واتخاذ تدبير للاعتراف بالرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعي الأجر والحد منهما وإعادة توزيعهما من أجل تحقيق مقاصد خطة التنمية المستدامة التحويلية الجديدة، التي تهدف إلى الحد من الفقر (الهدف 1) وأوجه عدم المساواة (الهدف 10) من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5) وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف



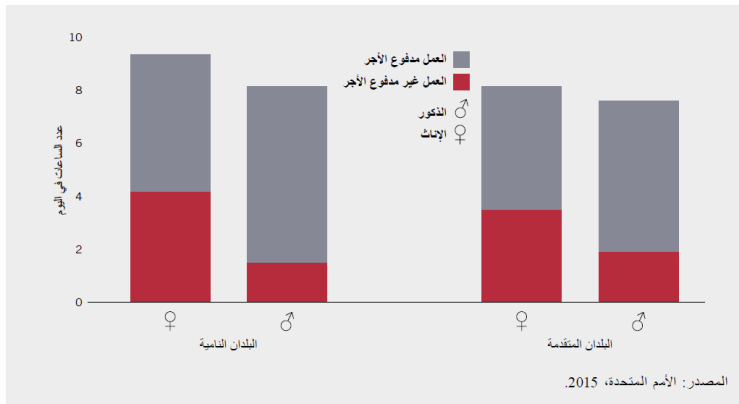
لم تتراجع الفجوات الجنسانية في معدلات المشاركة في القوى العاملة والعمالة إلا قليلاً

في الفترة من عام 1995 إلى عام 2015، انخفض معدل مشاركة القوى العاملة الأنثوية في العالم من 52.4 إلى 49.6 في المائة. وبلغت الأرقام المقابلة الخاصة بالرجال 79.9 و 76.1 في المائة، على التوالي. وعلى الصعيد العالمي، لا تزال حظوظ مشاركة المرأة في سوق العمل تقل عن حظوظ الرجال بما يناهز 27 نقطة مئوية (الشكل الأول). وبقيت الفجوات القائمة بين الجنسين في المشاركة مرتفعة في المناطق التي كانت فيها كذلك. وفي جنوب آسيا وشرق آسيا، زادت الفجوة اتساعاً وينتج عن انخفاض معدلات مشاركة المرأة انخفاض في فرص العمالة، ولا يحدث سوى تغيير طفيف مع مرور الوقت، مما يؤثر سلباً على قدرة المرأة على كسب رزقها وعلى أمنها الاقتصادي. وفي عام 2015، بلغت الفجوة الجنسانية في معدل العمالة 25.5 نقطة مئوية في غير صالح المرأة، وذلك أقل بنسبة 0.6 نقطة مئوية فقط مما كانت عليه في عام 1995. ولم تتقلص الفجوات في العمالة إلا في أوروبا الشمالية والجنوبية والغربية تقلصاً طفيفاً إذ لا تزال المرأة تدخل سوق العمل بأعداد كبيرة في تلك المنطقة – ولكن أيضاً نتيجة انخفاض معدلات عمالة الرجال نظراً للركود الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض مؤقت في الفجوات الجنسانية في العمالة في أمريكا الشمالية. ولكن، على العموم، لم يكد يحدث أي تغيير

الشابات هن الأكثر عرضة للبطالة

من المرجح أن تصبح المرأة عاطلة عن العمل أكثر من الرجل، فمعدلات البطالة العالمية تصل إلى 5.5 في المائة بالنسبة إلى الرجال و 6.2 في المائة بالنسبة إلى النساء. وفيما عدا شرق آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية، تقل معدلات بطالة الرجال عن معدلات بطالة النساء في جميع المناطق الأخرى في العالم، وتوجد أعلى الفجوات الجنسانية في البطالة في شمال أفريقيا والدول العربية. وفي أوروبا الشمالية والجنوبية والغربية وأمريكا الشمالية، تقلصت الفجوات الجنسانية في البطالة نتيجة للأزمة المالية، أساساً تحت تأثير الركود الاقتصادي في القطاعات التي يهيمن عليها الرجال وارتفاع معدلات بطالة المتزوجات، اللاتي بدأن في بعض الحالات يدخلن العمالة لتعويض خسائر الدخل الأسري الناتج عن بطالة الذكور. وعلى الصعيد العالمي، لا تزال بطالة الشباب مصدر قلق. وتؤثر البطالة في الشباب أكثر من الشبان في مناطق العالم. وفي شمال أفريقيا والدول العربية، يشكل معدل بطالة الشباب ما يناهز ضعف معدل بطالة الشبان، حيث يصل إلى 44.3 و 44.1، على التوالي. وعلى العكس، يزيد معدل بطالة الشباب بين الشبان عنه بين الشباب في أمريكا الشمالية وشرق آسيا وأوروبا الشمالية والجنوبية والغربية. وكنيجة للأزمة المالية، زادت هذه الفجوة الجنسانية المعكوسة في بطالة الشباب في أوروبا الشمالية والجنوبية والغربية وفي أمريكا الشمالية؛ ولكن، في هذه المنطقة الأخيرة، بدأت تظهر بوادر لتقلص الفجوات في السنوات الأخيرة

الشكل 5 - الوقت الذي يقضيه العاملون في العمل بأجر والعمل غير مدفوع الأجر في 23 اقتصاداً نامياً و23 اقتصاداً متقدماً بحسب نوع الجنس (آخر سنة متاحة)



تظهر بوادر لتقلص الفجوات في السنوات الأخيرة

لا تزال نوعية وظائف المرأة مصدر قلقاً للتحديات

لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً مفرطاً كعاملات تساهم في دخل الأسرة. غير أن بعض التقدم أحرز في سد الفجوة الجنسانية في هذا الصدد. وعلى الصعيد العالمي، انخفضت حصة العمال

المساهمين في دخل الأسرة كثيراً بين النساء) بنسبة 17.0 نقطة مئوية خلال السنوات العشرين الماضية (والى حد أقل بين الرجال) بنسبة 8.1 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها)، مما أدى إلى انخفاض في الفجوة الجنسانية من 19.5 نقطة مئوية في عام 1995 إلى 10.6 نقطة مئوية في عام 2015 (الشكل الثاني). وهذا الاتجاه جزء من إعادة هيكلة اقتصادية للابتعاد عن العمل الزراعي، الذي يتألف أساساً من أنشطة الكفاف وأنشطة صغيرة. ولكن، فيما عدا ذلك، لا يزال كثير من النساء العاملات في أوضاع عمالة ومهن يرّجح أن تنطوي على ترتيبات عمل غير نظامية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، تعمل نسبة كبيرة من النساء كعاملات يساهمن في دخل الأسرة (34.9 في المائة و 31.8 في المائة، على التوالي) أو كعاملات لحسابهن الخاص (42.5 في المائة و 47.7 في المائة، على التوالي).

بالاتجاهات الحالية، سيستغرق سد الفجوة الجنسانية في الأجر 70 عاماً

على الصعيد العالمي، يُقدّر أن فجوة الأجر بين الجنسين تساوي 23 نقطة مئوية؛ وبعبارة أخرى، تكسب المرأة 77 في المائة مما يكسبه الرجل. وحتى عند النظر في معدلات الأجر في الساعة) باعتبار أن عدد ساعات عمل المرأة تقل عن عدد ساعات عمل الرجل (، تبقى المرأة تواجه فجوة جنسانية مستمرة في الأجر تصل إلى 10 في المائة أو أكثر في البلدان التي تُتاح بيانات بشأنها. ولا يمكن تفسير هذه الفجوات بالاختلافات في التعليم أو السن فحسب، بل هي مرتبطة أيضاً بانخفاض قيمة العمل الذي تنجزه المرأة والمهارات المطلوبة في القطاعات أو المهن التي تهيمن عليها المرأة، وممارسة التمييز، وحاجة المرأة إلى فترات استراحة مهنية للاعتناء بمسؤوليات رعاية إضافية، مثلاً بعد ولادة طفل. وقد أحرز مؤخراً بعض التقدم في تقليص هذه الفجوات الجنسانية في الأجر، ولكن أوجه التحسن ضئيلة، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيستغرق سد الفجوات الجنسانية في الأجر تماماً أكثر من 70 عاماً وتُعزى حالات تقليص الفجوات الجنسانية في الأجر في أغلب الأحيان إلى الإجراءات السياسية الواضحة لمعالجة الاختلالات الجنسانية في سوق العمل، وليس إلى حالات تحسن عامة في مستويات المعيشة. والحقيقة أن الفجوة الجنسانية في الأجر غير مرتبطة بمستوى النمو الاقتصادي للبلاد المعني إذ أن بعض البلدان ذات مستويات الدخل العالية لكل فرد توجد بين البلدان ذات أعلى الفجوات الجنسانية في الأجر. ولن تضمن التنمية الاقتصادية وحدها توزيعاً عادلاً لمكاسب النمو بين المرأة والرجل

- يجب الاعتراف بعمل الرعاية غير مدفوع الأجر والحد منه وإعادة توزيعه والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية